

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين  
فقد اتفق بعض النجاشيين على بدو الدين ثم نوقم بقائه بطهارة الخبر المروي  
بمخبره السيد وجل الكمال على مذهبه المصطفى محمد بن أبي عبد الله في بيان الأصل والاشارة  
عندهم بالحدوثان تخمير من السيد في مشاكلة في الخصوم غيره وحكم القبول في  
بالشك بان اشتهار تخمير به معلوم في اخبار الجاهل عن حاله منهم والنسب  
وأيضا في حديثه في الترمذي وابن ماجه حديث سلمان بن عبد الله رضي الله عنه  
سئل عن الجبن والسمن والفر فقال الجلال المصلح الله في كتابه في الجرم ما حرم في كتابه  
وما سئل عنه فهو ما عوفي عنه وقد عن طريق الطحاوي ايضا بما ثبت في الانتفاع  
بنياب الكفار والمحقق نجاستها للنبي صلى الله عليه وسلم المحبة البسامية

بلا استئصال ما ذكره الامام محمد بن النعمان في النسخة التي لا يتفق عليها  
ولا طهارتها في الغالب نجاسته طاهر واستغنى الناس في نقله لم يكن في انتفاء  
على انكم منها تجدون وجدوة من المبالغة في تصطلون حتى وجدت كلامه في طابق  
لغيره الا في موافق له في ذلك المعنى كما عرفت في الجواد في كتابه في الصلوة  
ووردت عليه في تطور الوجوه الا انه لو فرض تحقق جعل هذا النبي عنده كما عرفت  
وجود الحال من كون خلاف الواقع في الجاهل على ان يقول الحق بما يقع في الاديان  
والصلوة ويجوز معرفة مصطلح اهل زمانه وكانه سدا للباب الفسادي على العباد لم تعلم  
ان بعض العلماء كما اتفق على جعل هذا الخبر على الناس في شيء من الاشياء ويقولون الصلوة  
في مساجد كرات وهم سكارى والثاني ان الحكم على خلاف الاجماع لان علماء أهل  
بلانند وذلك على حقه وكان النفق كما بر علماء منذ اهل حرمته ولا فتا على  
خلاف الاجماع حرم الثالث ان الحسن المقيم عند الشافعية تابع الامام ابو الحسن في  
شرع فلاحل ولا حرمته ولا باجتهاد في واد الشريعة لان الاجتهاد وهو خطأ